

أوراق المتابعة السياسية

تشرين الأول/أكتوبر
2006

13

"هيئة 18 أكتوبر للحقوق و الحريات" بتونس: الوصول إلى التوافق

لطفى حجي*

نشأت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" من التقاء أحزاب سياسية وجمعيات مدنية تونسية ذات انتماءات إيديولوجية مختلفة- وقد تعتبر متناقضة- على برنامج سياسي يعبر عن التوافق على الحد الأدنى. وقد بدأ ذلك كحاجة مراهمة متعددة المبررات. فقد اعتبر أعضاء الهيئة أن لا مجال أمام المجتمع للتعبير عن نفسه ولتمكنه من استعادة ديناميته من دون الوصول الى الحقوق الأساسية المتعلقة بمسألة مناهضة القمع والاعتباط. تطرح سيرورة ولادة "هيئة 18 أكتوبر" واعتماد النهج التوافقي لتحقيق التقاء قوى حزبية وأخرى "جمعياتية" معاً، وكذلك التقاء يساريين وديمقراطيين وإسلاميين في إطار عمل واحد، تطرح المكانة المركزية التي يحتلها الصراع حول مطلب دولة القانون في تونس، وإنما أيضاً وعلى نطاق أوسع في العالم العربي اليوم.

في الجذور التاريخية

تكريس ذلك المبدأ، أي اعتبار أولوية التنمية على السياسة أو التفكير، فكان بورقيبة يحث الشعب على خوض معركة التنمية التي يعتبرها الجهاد الأكبر ويعتبر المواطن مهما علا شأنه "جندياً في كتيبة الجهاد التتموي". لذلك حارب بورقيبة بشراسة كل من حاول الخروج عن "الدولة الحامية" ونجح في تجذير دولة الحزب الواحد وفق آليات محكمة تتوارثها أجهزة "الحزب/الدولة".

إن القمع الذي مارسه "الدولة الحامية" لم يمنع بروز قوى سياسية مدنية عبرت عن مواقفها الراضية لاختيارات الدولة. وهكذا عاشت البلاد في نهاية سبعينات القرن الماضي، أثناء فترة الوزير الأول الهادي نويرة التي اتسمت بالليبرالية الاقتصادية، بروز أحزاب سياسية خرج بعضها من رحم الحزب الحاكم وبعضها الآخر من التنظيمات السرية. كما شهدت البلاد بروز صحف معارضة ومستقلة حاولت التعبير عن وجهات نظر مخالفة للوجهة الرسمية، حتى وإن لم تتمكن من الاستمرار نتيجة الضغوطات التي سلطتها عليها الدولة.

أفرز المخاض السياسي التونسي ميلاد "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، وهي هيئة مدنية سياسية تضم في قيادتها ممثلين عن أحزاب معارضة ومنظمات مدنية. أعلن عن تأسيس الهيئة في تونس مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر 2005 معبراً عن أمل طالما راود القوى السياسية والمدنية في البلاد يهدف إلى إحداث توازن بين الحزب الحاكم الذي يهيمن على كافة مناحي الحياة السياسية منذ الاستقلال سنة 1956، قبل نصف قرن، وبين قوى المعارضة التي بقيت متشرذمة ومتناحرة وأعاقتها صراعاتها الداخلية والبيئية.

قامت التجربة السياسية التونسية، التي أرسى دعائمها الزعيم الحبيب بورقيبة، على مبدأ "الدولة الحامية" التي تتولى التفكير بدل المواطن، فيتلخص دور هذا الأخير في تنفيذ اختيارات الدولة والانصياع الكلي لها. توفر الدولة التعليم والرعاية الاجتماعية وترسم المخططات التنموية، ولكنها لا تقسح المجال للمواطنين في إبداء الرأي. ساهمت كاريزمية بورقيبة التي استمدها من شرعيته التاريخية، بنضاله ضد المستعمر، في سهولة

حلول موجة جديدة من التدابير القمعية والبوليسية. وهو ما حدث بشكل متصاعد إلى أن شهدت سنة 2005 منعرجا خطيرا نحو مزيد من قمع الحريات استهدف المنظمات التي تمسكت باستقلاليتها، فمنع انعقاد المؤتمر السادس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنع انعقاد المؤتمر الأول لنقابة الصحفيين التونسيين، وعينت هيئة بديلة في جمعية القضاة التونسيين بعد أن صادرت السلطة مقر الجمعية من المكتب التنفيذي الشرعي لجمعية القضاة التونسيين وشتتت جمع القضاة الحركيين المستقلين بتحويلهم من عملهم بالعاصمة إلى مناطق بعيدة، لحرمانهم من أي نشاط ممكن.

أدت سياسة التصعيد التي انتهجتها الحكومة إلى تضيق الخناق على الحزبين المعارضين للسلطة، وهما الحزب الديمقراطي التقدمي والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات. ورفضت السلطة الاستجابة لمطالب الأحزاب والجمعيات التي تقدمت بطلبات للحصول على الترخيص القانوني، مما جعلها تقوم بنشاطاتها بطرق أشبه بالسرية، إذ لا يحق لها الدعوة إلى اجتماعات عامة - حتى ولو عقدت في أماكن خاصة - لتنظيم ندوات ومنابر حوارية.

كما تعمدت السلطة المنع الآلي لكل تحرك شعبي تدعو إليه المعارضة والقوى المدنية. والأمثلة على ذلك عديدة، لعل أهمها المسيرة التي دعت إليها القوى المدنية والسياسية للاحتجاج على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارييل شارون للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس في شهر شباط / نوفمبر 2005 .

وشهدت سنة 2005 أيضا مواجهة مع المحامين الذين اعتصموا بمقر "دار المحامي" بالعاصمة لمدة 52 يوما للمطالبة بالإفراج عن زميلهم محمد عبو الذي اعتقلته السلطات التونسية في شهر آذار/ مارس 2005، اثر كتابته مقالا بأحد المواقع الالكترونية احتج فيه على دعوة شارون لتونس. وقد أصبحت قضية عبو قضية عالمية ألقت حولها أصوات المنظمات الحقوقية والصحفية والمدافعة عن حرية الرأي والتعبير، لمطالبة الحكومة التونسية بإطلاق سراحه. تكررت المواجهة بين السلطة والمحامين في شهر أيار/ ماي 2006 احتجاجا على مصادقة البرلمان على قانون المعهد الأعلى للمحاماة الذي اعتبره المحامون يمس استقلالية المهنة ويكرس هيمنة الحكومة عليها، وهو ما دفعهم إلى الاعتصام من جديد لمدة 20 يوما والإضراب عن الطعام لمدة يومين وتنظيم يوم وطني للتضامن مع المحاماة أدى إلى تدخل قوات الأمن لقمعه و أسفر عن سقوط جرحى وسط المحامين.

أبرزت الأحداث العديدة التي سبقت ميلاد "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" أن السلطة التونسية اختارت مبدأ الرفض الآلي لنداءات الحوار المتكررة من القوى

وأمام هذه الدينامية السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، اضطر بورقيبة سنة 1981، خلال بداية مرحلة الوزير الأول محمد مزالي، إلى إقرار التعددية السياسية ورفع الحظر عن الحزب الشيوعي التونسي الذي منعه سنة 1963. ثم عادت السلطة فرخصت لحزبين آخرين سنة 1983، وغضت الطرف عن التيارات غير المرخص لها، فأصبحت تنشط وتصدر البيانات. ولم يمنع إقرار التعددية من مواصلة المحاكمات السياسية التي طالت الإسلاميين بالخصوص، في ثلاث موجات خلال سنوات 1981 و 1983 و 1987.

إثر نهاية المرحلة البورقيبية التي امتدت ثلاثين سنة، حاولت السلطة التي تولت الحكم سنة 1987 تقنين الوجود الحزبي بصفة أكثر رسمية، فتم سن قانون الأحزاب والجمعيات سنة 1988، وتم الاعتراف بخمسة أحزاب منذ ذلك التاريخ. إلا أن القوى السياسية ظلت تشتكي من الهوة الواسعة بين القانون والممارسة، حيث ترفض الإدارة، رغم وجود القانون، الترخيص لعدد من الأحزاب والجمعيات التي لا تتماشى مع سياسات الحزب الحاكم. ويقدر عدد الأحزاب والجمعيات القائمة في الساحة السياسية الآن، والمستكملة كافة الشروط القانونية، والتي ترفض الإدارة رغم ذلك الترخيص لها، بثلاثة عشر تنظيماً. ويدفع ذلك القوى السياسية والمنظمات التونسية إلى وصف الوضع الجديد بالبيروقراطية القانونية، حيث يتم سن القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، لكنها لا تحترم ويخضع التنفيذ لرغبات السلطة.

عانت السلطة التي خلفت بورقيبة من فقدانها لمزايا سالفتها. فهي لا تملك كاريزما الزعيم المؤسس، وهي باشرت التخلي الفعلي وإن تدريجيا، عن فكرة التنمية والدولة الراحية لمصلحة سياسة اقتصادية واجتماعية مغرقة في الليبرالية، ترافقت مع انتشار غير مسبوق لآليات الفساد بكل أشكاله. وهكذا أصبحت السلطة المتخلفة من فضائلها الراحية قمعا عاريا فحسب. وقد أبرزت المواجهة مع الإسلاميين في تسعينات القرن الماضي المدى البعيد الذي يمكن أن يصله القمع في مواجهة الخصوم، وهو ما تجسد في مدهامة البيوت، والتعذيب إلى حد القتل، والأحكام القاسية التي لا تتطابق مع الأفعال، والتتكيل بالعائلات فيما بات يعرف لدى الحقوقيين بالعقاب الجماعي، وملاحقة الخصوم حتى بعد إنهاء العقوبة ومغادرة السجن، وهي ممارسات وحالات استمرت فيما بعد وباتت تزخر بها تقارير المنظمات الدولية على امتداد السنوات الماضية.

في الدوافع الآتية

كان صدور ما يعرف ب "قانون العاشر من ديسمبر 2003"، ويسمى أيضاً قانون مكافحة الارهاب، نذير

سياسة الانغلاق التي تعتمد عليها السلطة تجاه كل الهيئات المستقلة، مدنية كانت أو سياسية.

- التقاء تيارات سياسية متنوعة ومتناقضة في أسسها الإيديولوجية - وهو ما يحدث لأول مرة في العقدين الأخيرين. فكان إضراب مشترك بين اليساريين مثل حزب العمال الشيوعي التونسي، والإسلاميين (ومنهم المستقلين ومنهم القريبين من حركة النهضة المحظورة)، والليبراليين مثل الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وهما حزبان منفتحان على مختلف التيارات لكنهما جذريان في مطالبتهما بالحريات وبدولة القانون والمؤسسات. وإضافة إلى تلك التيارات، شارك في الإضراب مستقلين كان محركهم الأساسي هو الحريات والديمقراطية، ويصعب تصنيفهم ضمن التقسيمات المعهودة.

كان التقاء تلك التيارات مؤشرا على تغييرين مهمين في الوعي والأداء السياسي في تونس:

- الأول هو أن الحركة الديمقراطية نجحت في كسر المحرمات التي وضعتها السلطة منذ مطلع التسعينات والتي تفرض عدم التعامل مع الإسلاميين وتصوّرهم على أنهم "الخطر الداهم" الذي يجب أن تواجهه جميع القوى السياسية.

- الثاني، اعتبار قمع السلطة هو الخطر وليس الإسلاميين. فكانت دعوات المضربين واضحة في اعتبار الأولوية المطلقة هي مواجهة القمع الذي بدأ بالإسلاميين ليطل بعد ذلك جميع القوى المدنية والسياسية المستقلة. واعتبر المضربون أنه يمكن الالتفات إلى التناقضات الداخلية بعد النجاح في تفكيك قبضة القمع.

ولعل ذلك الهدف هو الذي جلب تعاطف القوى المدنية والسياسية والنقابية التي عبرت عن مساندتها للمضربين ومطالبهم، إذ رأت فيها مطمحا تسعى إليه القوى الديمقراطية منذ سنوات، ورأت في التقاء أطراف متباينة بداية حركية جدية يمكن أن تعبر عن طموح التونسيين إلى تغيير منشود.

من الإضراب إلى الحركة

كان من الطبيعي أن يدفع نجاح الإضراب على المستوى الوطني، والصدى الدولي الذي رافقه، أصحابه إلى مواصلة تلك الحركة النضالية بأشكال أخرى حتى لا يتبخر الزخم الجماهيري. فكان إنهاء الإضراب بالإعلان عن "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، الذي سبقته نقاشات طويلة حول جوهر هذه الحركة وطبيعتها.

وبالنظر إلى خصائص الهيئة الجديدة يمكننا القول إنها قامت على الأسس التالية :

المدنية والسياسية، مثلما اختارت رفض معالجة الملفات السياسية والحقوقية المطروحة والتي مضى على بعضها قرابة عقدين من الزمن، مثل ملف المساجين السياسيين. واكتفت السلطة في مواجهة المطالب الملحّة بسياسة قمع خصومها وشل جميع تحركاتهم .

إن اتفاق العديد من القوى السياسية والمدنية حول تشخيص الوضع في تونس بوصفه يمتاز بانسداد جميع أبواب العمل السياسي المتعارف عليها، دفع ثماني شخصيات وطنية تمثل أحزاب سياسية ومنظمات مدنية إلى الإضراب عن الطعام في الثامن عشر من تشرين الأول / أكتوبر 2005، قبل شهر من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قصد لفت الأنظار إلى مأزق الحريات في تونس، من خلال ثلاثة مطالب أساسية هي:

- حرية التنظيم للجميع
- حرية الإعلام والتعبير
- الإفراج عن المساجين السياسيين وسن قانون العفو التشريعي العام.

واعتبرت المطالب الثلاثة بمثابة الحد الأدنى الديمقراطي، وكان المضربون يرددون دوما أن وضع ما دون تلك المطالب يعني الدكتاتورية، وأنه بتحقيق تلك المطالب يمكن الحديث عن بداية مسار ديمقراطي.

والمطالب في ذاتها مؤشر على مأزق سياسي حقيقي تعيشه تونس، لأن المتأمل فيها يجد أن المعارضة التونسية رفعتها منذ نهاية سبعينات القرن الماضي، عندما بدأت تتشكل قوى تؤمن بالمشاركة السياسية، بعيدا عن منطق التغيير الجذري للنظام الذي ساد في الستينات وبداية السبعينات، في ظل التيارات اليسارية الراديكالية التي تشكلت في غالبها من عناصر طلابية متأثرة بالنظريات الثورية السائدة في العالم في تلك الفترة، من ماوية وتروتسكية و ثورة الشباب في سنة 1968 .

لقد أعادت مطالب إضراب 18 أكتوبر المأزق السياسي التونسي المزمن إلى السطح، وهو المأزق المتمثل في أن السلطة وعلى امتداد عقود، لم تستجب للدعاءات الأساسية للمعارضة بمختلف فصائلها، مما أدى إلى استنتاج أن النماء الاجتماعي والاقتصادي لم يترافق مع الإصلاح السياسي الأساسي في أبعاده الدنيا.

وابرز إضراب 18 أكتوبر خصائص جديدة لم تعرفها القوى المدنية والسياسية في العقدين الأخيرين، والمتمثلة بالخصوص في:

- التقاء ممثلين عن جمعيات وأحزاب حول مطالب مشتركة، بما يعبر عن تداخل العمل المدني/ الاجتماعي والعمل السياسي، وهو مؤشر إلى تضرر الجميع من

التوصل إلى اعتبار أن المصالح السياسية هي التي يجب أن تجمع الحلفاء وليس الاعتبارات الإيديولوجية.

وتؤكد أهمية هذا التمييز بين الإيديولوجي والسياسي عند العودة إلى جذور تشكل التيارات السياسية في تونس الذي لم يخرج عن القوالب التقليدية، فكان بروز اليساريين في البداية، وهم سرعان ما انقسموا إلى فصائل متناحرة تخضع إلى التحولات والصراعات العالمية في الفكر الماركسي، ثم ظهرت التيارات القومية بمدرستها الناصرية والبعثية (البعث السوري والبعث العراقي)، وعادة ما تنتج أنظار هذه التيارات شرقاً أكثر من اتجاهها إلى الواقع التونسي. ثم جاءت مرحلة التيار الإسلامي الذي عرف بدوره الانقسام بين دعاة التونسة ودعاة العالمية، كما تأثر بالموجات والأحزاب الإسلامية العالمية.

ولعل ذلك التحصين الإيديولوجي الذي تبنته كافة التيارات السياسية، والتأثر المستمر بالتحولات خارج الساحة التونسية، هو ما جعلها عاجزة عن رسم الأوليات التونسية والعمل سوياً من أجلها. وتقليدياً، عرفت تلك القوى تضخم الخلافات الداخلية بينها إلى حد المواجهة، وكانت الساحة الطلابية هي الميدان المصغر لصراعات لم تخل من عنف ودموية أحياناً.

وقد تمثلت استراتيجيا السلطة باللعب على تناقضات الحركة السياسية، فكانت تقرب البعض في فترات هجومها على البعض الآخر، للإيحاء بأن القمع الممارس ليس سوى ظرفياً، وتركز على إمكان "النجاة" بالتبرؤ من الإسلاميين، وتنتقي بعض الكوادر السياسية التي برزت في ساحات النضال فتمنحها فرصة تبوء مناصب عليا كشكل من الاستيعاب. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية جدواها في تفكيك الحياة السياسية وإعمال التقنيات داخل جميع الفصائل، وكان ابتداء جواب مشترك بمواجهتها يبدو شرطاً ضرورياً لاستعادة حيوية العمل السياسي والعام.

"الخطر الإسلامي"

تسعى هيئة 18 أكتوبر من خلال المطالب التي تبنتها والمبادئ التي قامت عليها إلى "وضع أسس الانتقال الديمقراطي المنشود الذي يهدف إلى القضاء على الاستبداد وبناء مؤسسات الدولة على قاعدة الشرعية الديمقراطية القائمة على احترام سيادة الشعب المتحرر من كل وصاية والتداول الديمقراطي على الحكم والتعددية الفكرية والسياسية وصيانة حقوق الإنسان"، مع السعي أيضاً إلى "بناء مجتمع مدني قوي قادر على التصدي لكل محاولات النيل من أسس النظام الديمقراطي والتراجع عنها". (من الوثيقة التأسيسية لهيئة 18 أكتوبر)

وفي هذه المسألة الأخيرة تكمن إحدى الإشكاليات الأساسية في هيئة 18 أكتوبر والتي جعلت بعض قوى

- الروح التوحيدية التي تقوم على التجميع بدل الإقصاء. وبذلك قطعت الهيئة في فلسفتها مع العقلية التذرية التي طبعت الأحزاب والتيارات السياسية التونسية، حيث تحول معظمها في السنوات الأخيرة إلى مجرد دكاكين صغيرة متناحرة، على الرغم من أن العديد منها يروج خطاب ومضامين متشابهة ويتبنى المطالب نفسها. وساهمت تلك العقلية - إضافة إلى قمع السلطة المشار إليه - في قتل العمل السياسي في تونس، ومنعت قيام عمل جبهوي يمكن أن يتحول إلى قوة ضغط حقيقية أمام الحزب الحاكم.

إن الروح التوحيدية التي طغت على هيئة 18 أكتوبر هي التي كانت وراء قبول الإسلاميين ضمن مكوناتها. ولم يكن قبولهم سهلاً أمام كل محاولات السلطة لعزلهم، وأمام الرفض القطعي لتيارات من اليسار وأقصى اليسار، اختارت ألا تكون طرفاً مؤسساً في الهيئة على الرغم من أنها ساندت الإضراب في بدايته، مثل حركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقاً الذي غير اسمه سنة 1994) وحزب العمل الوطني الديمقراطي غير المعترف به الذي أعلن عن تأسيسه منذ عام، و الشيوعيون الديمقراطيون وهما فصيلان شيوعيان يصنفان في أقصى اليسار.

- إقرار حق الاختلاف كأساس للتعايش بين الفرقاء السياسيين. ويعد ذلك الإقرار خطوة متقدمة في العمل السياسي في الساحة التونسية، إذ أبرز قناعة جديدة بدأ الترويج لها، تعتبر أن الالتقاء حول مطالب مرحلية ضرورية لا يعني ذوبان الأطراف المؤسسة في بعضها البعض وتحولها إلى كيان سياسي وفكري واحد. بل تم التشديد على أن الخصائص الذاتية لكل حزب تبقى قائمة، وعلى الجميع احترام تلك الخصائص. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل جرى التأكيد على أن احترام الخلافات العائدة إلى القناعات النظرية هو الذي يضمن استمرارية الهيئة الجديدة.

- المصالح السياسية المشتركة بدل الشعارات الإيديولوجية. لقد نجحت هيئة 18 أكتوبر في تجاوز الشعارات الإيديولوجية التي طغت على فعالية التنظيمات السياسية على مر العقود الماضية وقادت إلى صراعات هامشية أضعفت الحركة السياسية التونسية وفتحت المجال أمام السلطة لاختراقها باللعب على تناقضاتها وتغذيتها. وتجلت ذلك في عقد التسعينات عندما ضخمت السلطة من "البعث الإسلامي" لتجلب القوى السياسية الأخرى إلى صفها. وقد اكتشفت أغلب تلك القوى فيما بعد أن السلطة وظفت الورقة الإسلامية لتتعمق كل التيارات السياسية وتغلق منافذ الحرية.

لقد مكنت التجربة السياسية لمؤسسي هيئة 18 أكتوبر - إذ خاض أغلبهم العمل السياسي في أطر متعددة وفي ظل ظروف متنوعة على امتداد ثلاثة عقود - من

السياسية والديمقراطية. وفي المقابل، فإن مناقشتهم وإشراكهم يدفعهم إلى الواقعية، لأنهم عندما يقتنعون بمبدأ المشاركة مع الآخرين في فضاءات سياسية مشتركة، سيضطرون إلى البحث عن الحلول الواقعية المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن. وتوجه أنظار أصحاب هذا الرأي إلى تجارب عربية أصبح الإسلاميون فيها طرفا في اللعبة السياسية مثل المغرب واليمن والأردن والجزائر. وتظل تركيا المثال الأبرز، حيث دفعت علمانية الدولة الإسلاميين إلى تبني ما يمكن أن نسميه "بفقه الواقع" أو البراغماتية السياسية بالتسمية الحديثة.

الصعوبات و العوائق

إن تجاوز هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات لعدد من العوائق التي طبعت التاريخ السياسي التونسي لا يعني أنها في طريق مفتوح وتخطت كل الصعوبات. ويمكن أن تتبين العوائق التي تواجه هيئة 18 أكتوبر على مستويها الموضوعي والذاتي.

أما العوائق الموضوعية فتتمثل في الحصار الأمني الشديد الذي فرضته السلطة على الهيئة. فنشاطاتها ممنوعة منذ الأسابيع الأولى لنشوتها ورموزها ملاحقون، مما حدّ من إقامة الحوارات الوطنية التي أعلنت عنها الهيئة.

ومن العوائق الموضوعية أيضا الحملة المنظمة التي استهدفت الهيئة من قبل الخصوم الإيديولوجيين للإسلاميين، والتي قامت على التخوين أكثر مما على النفاش، كالقول إن المطالب الإصلاحية لجماعة 18 أكتوبر تدخل ضمن الأجندة الأمريكية للإصلاح الديمقراطي في المنطقة، والتي تهدف بالأساس إلى إدماج الإسلاميين في اللعبة السياسية. وهي مؤاخذات لا تستقيم إذا نظرنا إلى تركيبة الهيئة، علاوة على أنها عودة إلى الأساليب القديمة التي كانت وقود الصراعات السياسية في السبعينات والثمانينات بين التيارات السياسية. وتعتبر تلك الحملة عن عدم قدرة أصحابها على رسم الحدود الفاصلة بين السياسة بما هي أمر واقع يتعامل مع الموجود باتجاه تغييره، وبين الإيديولوجيا بما هي مبادئ ثابتة تطمح إلى حلم منشود من دون مراعاة الواقع وخصائصه، وأحيانا من دون النظر إليه أصلا.

أما عن العوائق الذاتية التي يمكن أن تهدد هيئة 18 أكتوبر، فتتعلق بمدى تطابق الأهداف ووضوحها بين المؤسسين. صحيح أن القناعات حاصلية بين التيارات المؤسسة، وبنفس الدرجة، حول المطالب الأساسية والأهداف التغييرية، لكن قد تبرز نقاط خلافية تخص إيقاع سرعة الحركة وذلك بين تيارين، واحد مجتمعي دستوري إن شئنا، هدفه تعميق الحوار بالقدر الكافي حول المسائل الخلافية والمبادئ الديمقراطية الأساسية قبل الشروع في تثبيت الاطر السياسية، خاصة وأن

اليسار و اليسار الراديكالي- التي اشرنا إليها سابقا - تنظر إليها بعين الريبة وتشن ضدها حملات منظمة. فقد كان اعتراض هؤلاء يخص العمل المشترك مع الإسلاميين لاعتقادهم أن الإسلاميين سينقلبون على الديمقراطية متى تمكنوا من مؤسسات الحكم لأنهم لا يؤمنون بالديمقراطية، والتقاؤهم مع الديمقراطيين لا يعدو أن يكون سوى توظيفاً لهم للوصول إلى مآربهم.

وكان ذلك التخوف العامل الأهم في دفع قوى اليسار الراديكالي إلى التكتل في جبهة مضادة أطلق عليها اسم "الائتلاف الديمقراطي التقدمي"، من أهدافه الأساسية التجنّد لمقاومة عودة الإسلاميين إلى البروز على الساحة، ووضع حد للتقارب الإسلامي - الديمقراطي. يتمحور الائتلاف حول "حركة التجديد"، وهي الحزب الوحيد المرخص له، إضافة إلى حزب العمل الوطني الديمقراطي والشيوعيين الديمقراطيين وحزب الخضر.

يقرّ مؤسسو هيئة 18 أكتوبر بان الالتقاء حول مطالب سياسية أساسية مع الإسلاميين لا يعني انتهاء جميع الخلافات الأخرى. لذلك كانت دعوة المؤسسين إلى فتح حوار وطني حول القضايا الأساسية وتم الإعلان - لهذا الغرض- عن تأسيس "منتدى 18 أكتوبر للحوار" قصد تداول أهم النقاط الخلافية بين الإسلاميين والمختلفين معهم من التيارات السياسية الأخرى، والمتعلقة بأسس النظام الديمقراطي، وبالحقوق الفردية والعامّة، وبالمساواة بين الجنسين، وبالعقوبات البدنية. وتهدف الحوارات إلى الوصول إلى "ميثاق ديمقراطي" يمهّد "لمدونة سلوك للمواطنة" يلتزم بها الجميع، وتكون بمثابة الوافي من الانقلاب على الديمقراطية كأننا من كان الطرف الذي يصل إلى الحكم.

استطاع مؤسسو هيئة 18 أكتوبر الابتعاد عن "الإسلاموفوبيا" التي تستمد منابعها من الموقف التقليدي الذي يرتاب من الإسلاميين من جهة، والتي تغذيها السلطة من جهة ثانية. ويمكن أن نرجع نجاح الهيئة في تجاوز الحاجز القائم مع الإسلاميين إلى ثلاثة اعتبارات أساسية:

- الأول تأكيدها على أن الإقصاء المسبق للإسلاميين قبل أي حوار معهم يعد محاكمة للنوايا تتناقض في جوهرها مع أسس العمل السياسي الديمقراطي.

- الثاني اعتبار الهروب من مناقشة الإسلاميين في اشد المسائل خلافية يؤشر إلى العجز عن مقارعة الخطاب الإسلامي وعن الدخول الى الميادين التي يحتلها الإسلاميون.

- الثالث هو القول إن الإسلاميين جزء من المشهد السياسي، وأن إقصاءهم سواء كان بالوسائل الأمنية القمعية التي تعتمدها السلطة، أو بالوسائل الإيديولوجية، لن يزيد الواقع السياسي إلا تعقيدا، وقد يدفع البعض منهم - أي من الإسلاميين- إلى اختيار الحلول الراديكالية بدل أن يتحولوا إلى جزء من الحركة

وإذا كانت هيئة 18 أكتوبر بنهجها الحوارية الوفاقي الذي اختارته لنفسها قادرة على تجاوز العوائق الذاتية، فإن العوائق الموضوعية قادرة على الحد من سرعتها وفاعلية عملها نظرا لعدم تكافؤ القوى بينها وبين السلطة التي تستعمل وسائل أمنية وزجرية، في ساحة هجرها المواطنين منذ عقود من شدة القمع ومن وطأة تجريم أي عمل عام وبالأخص منه السياسي.

البلاد لم تعش في تاريخها تجربة ديمقراطية ولم تجرّب في الحكم الأحزاب التي تناضل منذ سنوات من أجل الديمقراطية ليتم التأكد من صدقية شعاراتها. أما التيار الثاني، والذي يمكن أن نسميه التيار السياسي، فيجنح إلى السرعة أكثر باتجاه تنظيم مؤتمر وطني ديمقراطي يضع الأرضية للبدل الديمقراطي المنشود .

أوراق المتابعة السياسية

- هيئة الإنصاف والمصالحة ومسار العملية الانتقالية في المغرب - محمد أحمد بنيس - أيلول/سبتمبر 2006
- حزب الله والدولة اللبنانية: الموائمة بين الاستراتيجية الوطنية والدور الإقليمي- علي فياض - آب/أغسطس 2006
- إصلاح قانون الانتخاب اللبناني: تجربة الهيئة الوطنية و توصياتها - بول سالم - تموز/يوليو 2006
- الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" في الجزائر: تناقضات خطيرة - غازي حيدوسي - تموز/يوليو 2006
- انتقال الإمارة بالكويت وعلاقتها بمنظومة الإصلاح - علي زيد الزعبي-حزيران/يونيو 2006
- ماذا يحدث في موريتانيا؟ تحليل للمرحلة الانتقالية بعد الانقلاب - محمد أمين ولد أباه -أيار/مايو 2006
- سوريا: أي إصلاحات لعاصفة على الأبواب؟ - سمير العيطه - نيسان/ابريل 2006
- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدول - خليل شقافي - آذار/مارس 2006
- الانتخابات المحيرة: خطوتان إلى الأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - محمد عبد السلام - شباط/فبراير 2006
- السلام والدستور في السودان - حيدر ابراهيم - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - عمرو الشوبكي - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية 2005 - باسكال مينوريه - كانون الثاني/يناير 2006

"مبادرة الإصلاح العربي" هي تجمع يضم خمسة عشر من أبرز مراكز الأبحاث السياسية في العالم العربي، تعمل بالاشتراك مع نظيراتها لها من أوروبا والولايات المتحدة على تحفيز القدرة البحثية العربية، لتعزيز المعرفة وتشجيع إنتاج برنامج ذو منبت محلي للإصلاحات الديمقراطية.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

www.arab-reform.net